

منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030



شرم الشيخ

فبراير 2016



الأمانة العامة

وثيقة

منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية

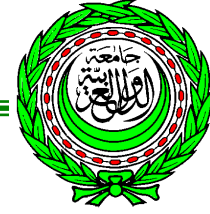
في إطار تنفيذ

أهداف التنمية المستدامة 2030

"تحو أسرة عربية تتحقق معها ولها التنمية المستدامة"

فبراير/ شباط 2016

• تم إدخال الملاحظات الواردة إلينا من المملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/10/18.



الأمانة العامة

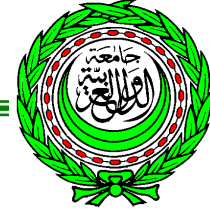
منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية

في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأسرة في المنطقة العربية 2030

يُحدد هذا المنهاج تدابير وإجراءات من منظور أُسري من شأنها تمكين ودعم وتنقيف الأسرة كوحدة متكاملة معنيّة في دفع مسار التنمية المُستدامة ويمكن تنفيذها برسم صانعي القرار سواء على المُستوى الإقليمي أو الوطني في الحكومات كما يمكنها أن تكون مادة للعمل الاجتماعي للمنظمات الأهليّة ولسائر فئات المُجتمع المدني وللأسر.

التحديات والمعوقات:

- تراجُع الوَضع الاقتصادي على المُستوى الدولي وانعكاساته على المُستوى العربي حتّم الحاجة لعمل أكثر من فرد في الأسرة ولاسيّما المرأة لإعالة الأسرة وتلبية احتياجاتها ممّا فرض تبديلاً في وظائف وأدوار الأفراد المُكوّنة للأسرة
- استمرار النزاعات والاضطرابات والحروب في أكثر من دولة عربيّة ، كذلك تنامي قُدّرات التنظيمات الإرهابيّة التي تنتهك حقوق الإنسان و تقوض حكم القانون والعدالة.
- التحديات البيئية المتمثلة في ظاهرة تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعيّة.
- العولمة وما نتج عنها من تغير قيم وسلوكيات جديدة تواجه المُجتمع العربي .
- تحدي وضع التنمية المُستدامة في صلب خطط التنمية لما بعد 2015، وعدم التوازن والترابط بين ابعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.
- تحدي تنمية و تطوير مؤسسات تُلبّي احتياجات الأسر بشكل فعال وينسجم عملها بالشفافية.



الأمانة العامة

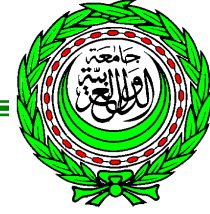
المبادئ التوجيهية:

يرتكز "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية" على جملة مبادئ تحدد توجهات مختلف الآليات والأطراف المعنية في عملهم المشترك من أجل تعزيز رفاه الأسرة وتعظيم دورها في دعم التنمية المستدامة من خلال:

- اعتماد مقاربة شاملة مرتكزة على شراكة فعالة متعددة القطاعات: القطاع الحكومي -المجتمع المدني -القطاع الخاص.
- احترام حقوق الإنسان والحُرَيَات الأساسية لجميع أفراد الأسرة.
- تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة.
- تعزيز مكانة المرأة والأسرة كشريك فاعل في دعم التَّنمية المستدامة.
- تبني نهج قائم على الحقوق في المساواة بين الجنسين في صياغة التشريعات الوطنية وتنفيذها.
- تعزيز مشاركة الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وكافة الفئات الاجتماعية الهشة في مختلف مراحل التنمية.
- تمكين المُجتمَع المدني من أداء دوره في التوعية والتنقيف وفي المشاركة في اتّخاذ القرارات.
- توفير الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة هي شروط ضرورية لتفعيل دور الأسرة لتحقيق التنمية المستدامة.
- توفير شروط الموائمة بين الحياة الأسرية والمهنية.
- حماية ودعم ترابط الأجيال والحياة الأسرية .

متطلبات إجرائية لتفعيل "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030":

أولاً: مراجعة القوانين والتشريعات: تطوير القوانين والتشريعات لجعلها أكثر انسجاماً ومواءمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة التي انضمت لها الدول الأعضاء وبشكل يحترم خصوصيّة القيم والعادات والثقافة المُجتمعيّة السائدة في المنطقة العربيّة والمتفقة مع الشريعة الإسلامية والأديان السماوية.



الأمانة العامة

ثانياً: زيادة مستوى الوعي بدور الأسرة في التنمية المستدامة: من خلال التوعية بمبادئ وقيم التنمية المستدامة والتحديات التي تُواجهها الأسرة في المنطقة العربية.

ثالثاً: بناء سياسات اجتماعية متمحورة حول الأسرة: تركز على الأسرة كوحدة متكاملة وتعتمد نهج شمولي يؤمن بالتنسيق والتكامل بين مختلف السياسات المجتمعية.

رابعاً: دعم تفعيل الشراكة بين مختلف القطاعات: من خلال شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني، وإيجاد بيئة ممكنة تسمح باستمرار المزايا النسبية لكل قطاع بما يعزز تحقيق التنمية المستدامة ضمن معايير و خطط متفق عليها بين القطاعات المختلفة.

خامساً: تطوير عمليات التخطيط على كافة المستويات: من خلال تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية والتخطيطية للآليات الوطنية والجمعيات الأهلية ، و إشراك الأطفال والشباب في وضع الخطط..

سادساً: تعزيز آليات الرصد والمتابعة والتقييم: من خلال دعم اعتماد لائحة مؤشرات علمية ، وتعزيز قدرات أجهزة الإحصاء والمرصد ومراكز البحوث والدراسات الوطنية حول الأسرة.

سابعاً: إدارة المخاطر ومواجهتها: من خلال وضع خطط عمل وبرامج للوقاية وإدارة المخاطر المتعلقة بالأسرة وآليات مواجهاتها "قبل وأثناء وبعد".

ثامناً: دعم آليات عربية إقليمية للتنسيق والدعم الفني: من خلال دعم تفعيل الدور المرجعي والتنسيقي للجنة الأسرة العربية في إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية بالتعاون مع الآليات الوطنية في الدول الأعضاء ومع كافة المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بقضايا الأسرة.

تاسعاً: تعزيز الدراسات الموجهة نحو رفاه الأسرة وتعزيز دورها في دعم التنمية المستدامة.



الأمانة العامة

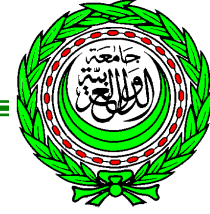
التوصيات التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور أسري في الدول العربية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله:

- دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة مستوى تَعطِيَتِهَا لاحتياجات الأسر الهشة، ولا سيما التي هي تحت خط الفقر والأسر اللاجئة والتي تعيش تحت وطأة الاحتلال أو في مناطق تشهد نزاعات مُسلَّحة.
- تَمكين المرأة وتعزيز قُدراتها في إدارة وتشغيل المَشروعات المُنتجة وتسهيل حُصولها على فُرص عمل دون تمييز عبر التَّدريب المهني والتَّدريب على المهارات الحياتية ومحو أميتها ، وكذلك تسهيل حصولها على قروض ميسرة.
- ضمان حصول الفقراء على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية ولا سيما الخدمات الصحية والاجتماعية والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة و الخدمات المالية.
- تشجيع ودعم مشاريع الريادة الاجتماعية الخاصة بالأسرة.
- تشجيع ودعم الأسر وخاصة المُقبلين على الزواج ومنحهم التسهيلات المناسبة.
- القضاء على الفقر المدقع للناس جميعاً أينما كانوا بحلول 2030، والذي يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة:

- ضمان حصول الأسر وخاصة الرضع على الغذاء الكافي.
- تدعيم وتنمية القدرات والموارد الاقتصادية والبشرية للأسرة في مختلف المجالات الخاصة بالصناعات التقليدية والمنزلية والفلاحية وهذا عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية مصغرة وتفعيل دور الأسرة المنتجة ودعم تسويق منتجاتها.
- تضمين الاحتياجات الغذائية للأطفال وللمراهقات والنساء الحوامل والمُرضعات وكبار السن بمُختلف برامج التَّدخل الاجتماعي والصَّحي.
- دَعَم الأسر المُزارعة بالمعارف والمعدَّات والتَّجهيزات وفي الحصول على الأراضي الزراعية.

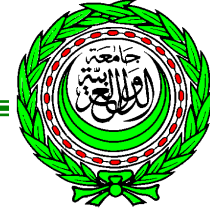


الأمانة العامة

- تسهيل تكوين تعاونيات زراعية وتقديم منح وقروض. لتمكين الأسر من تنفيذ مشاريع زراعية والتصنيع الغذائي ومساعدتها على تسويق وتصريف إنتاجها.
- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 ، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول 2025.

الهدف الثالث: التمتع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الاعمار:

- العمل على خفض معدلات وفيات الأمهات ووفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة
- تعزيز التنقيف الصحي لمختلف أفراد الأسرة عن طريق (المدرسة، الجامعة، المجتمع، الإعلام...).
- تبني نموذج المدرسة المعززة للصحة ومكان العمل المراعي للسلامة المهنية
- تعزيز الإعلام الصحي على المستوى الحكومي بهدف الترويج لسلوكيات صحية آمنة.
- تأمين تغطية شاملة لبرامج الرعاية الصحية ذات النوعية وتأمين الأدوية بشكل مجاني للأسر الفقيرة.
- وضع برامج للصحة النفسية تشمل الدعم النفسي - الاجتماعي لمختلف أفراد الأسرة ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع صعبة: عنف - حروب - خلافات أسرية... .
- تأمين الحماية والدعم وإعادة التأهيل وتأمين التجهيزات المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللمسنين والفقراء.
- زيادة مستوى التنقيف التغذوي عبر وسائل الإعلام وفي المدارس وفي مختلف الأنشطة المجتمعية.
- الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة: تشجيع الرضاعة الطبيعية، أهمية اللعب في نمو الأطفال، تنقيف الأمهات على وسائل التغذية السليمة ، والرعاية الشاملة.
- تنمية ورعاية الطفولة المبكرة من عمر صفر حتى 8 سنوات مُركزة على نهج شمولي تكاملي.
- تشجيع العمل التطوعي.

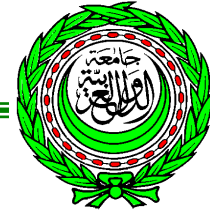


الأمانة العامة

- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية ، ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول 2030.
- خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.
- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد ، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.
- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول 2020.
- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان حسب الاقتضاء.
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

- تأمين إلزامية التعليم ومجانيته حتى المرحلة الثانوية بشكلٍ متساوٍ للبنين والبنات.
- تحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته عبر تعزيز البنية التحتية في المدارس وزيادة كفاءة المعلمين عبر التدريب المستمر والإعداد الأساسي الجيد.
- تيسير الحصول وبكلفة زهيدة على فرص تعليم جامعي أو مهني تقني وفتح المسارات التربوية وضع برامج للوقاية من التسرب المدرسي: دعم مشروط للأسرة وتنقيفها على أهمية حقوق الطفل وبالأخص الحق في التعليم.
- تعزيز برامج التربية غير النظامية وبرامج محو الأمية. تضمين المنهج المدرسي مقررات: التربية على حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة ، وعلى المواطنة والتثنية المدنية والمهارات الحياتية والتنقيف على الوالدية والتنمية المستدامة.



الأمانة العامة

- تأمين الدَّمَج التَّربُوي للأطفال ذوي الصُّعوبات التَّعليميَّة ولِدَوِي الاحتياجات الخاصة عِبْر تَكْييف البنى التَّحتيَّة والمناهج وزيادة كفاءة المُعلِّمين وإعدادهم حَوْل التَّربيَّة المتخصصة.
- مكافحة عمل الأطفال عبر تكثيف الرقابة والتفتيش لأصحاب العمل ودعم برامج التدريب المهني وإعادة إدماج الأطفال في النظام التعليمي ، ورفع سن عمالة الأطفال ووقايتهم بحظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- تعزيز سياسات الإنصاف والعدالة في إتاحة فرص التعليم الجامعي بكافة أنواعه للجميع دون تمييز.
- الحرص على صورة إيجابية ومنصفة وعادلة ومعاصرة للأسرة العربية في مناهج التعليم العربية.
- دعم النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية داخل المؤسسات التعليمية وتوسيع حيز النشاطات الضرورية للنمو الحركي للطفل.
- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية ، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية للالتحاق بالتعليم لعالي ، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى بحلول عام 2020.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة الدول الأقل نمواً بحلول 2030.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- تَعْميم التَّعليم الابتدائي للأولاد والبنات على قَدَم المساواة، وتَعزيز فُرص التَّعليم بعد الابتدائي.
- دعم وزيادة قدرة المرأة على كَسْب الدَّخْل، واستقلال قرارها، ومُشاركتها في الحياة العامَّة.
- توفير خدمات وبرامج الصَّحة الإنجابيَّة .
- تعزيز نَقَاسم المسؤولية داخل الأسرة والعمل المنزلي وتنمية الثقافة التربوية داخل الأسرة.

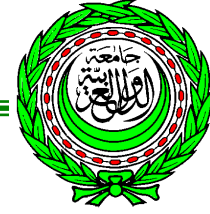


الأمانة العامة

- ضمان حقوق المرأة في الملكية والإرث الشرعي يساعد في تمكينها الاقتصادي والاجتماعي ويوفر فرص إضافية للنمو.
- مساندة تمثيل النساء ومشاركتهن في وضع السياسات والقوانين في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات.
- التوسع في السياسات والبرامج الوطنية التي تدعم المساواة في تشريعات سوق العمل،، وتقليص الفوارق في الأجور والحد من البطالة ، وتوفير الحماية الاجتماعية.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي هيئات صنع القرار وفي مختلف السياسات الموجهة للأسرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- وضع السياسات الملائمة وتحديث التشريعات للوقاية من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز نظم الحماية من العنف الأسري على المستوى الحكومي ، والعمل على استحداث آليات مجتمعية محلية تقوم بأنشطة الوقاية من العنف الأسري ورصد حالات الانتهاك وإحالتها إلى التدخلات المناسبة.
- تدريب منظمات المجتمع المدني وسائر الجهات المتدخلة على أهمية الوقاية والحماية من العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي وعلى تشجيع مشاركة الرجال في برامج التوعية بأضرار العنف الأسري.
- وضع برامج للوقاية والحد من الزواج المبكر والاستغلال الجنسي وختان الإناث والظواهر السلبية.
- توفير خدمات الدعم النفسي والارشاد والمشورة الأسرية المجانية التي تحفظ خصوصية المرأة والأسرة.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و ادارتها ادارة مستدامة:

- ضمان حصول جميع الأسر على مياه الشرب المأمونة وبكلفة ميسرة.
- ضمان حصول جميع الأسر على خدمات الصرف الصحي و النظافة الصحية .



الأمانة العامة

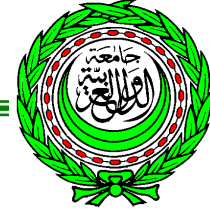
- تُقَيِّف الأُسْر على تَرْشِيد استعمال المِياه ووضِع برامج مجتمعية ومدرسية وإعلامية لتسليط الضوء على مشاكل وحلول لمسألة ندرة المِياه.
- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والمرأة الريفية في إدارة المِياه والصرف الصحي وفي رصد جودة الخدمات ذات الصلة.
- وضع برامج مجتمعية ومدرسية وإعلامية لتسليط الضوء على مشاكل وحلول لمسألة ندرة المِياه.
- دعم و تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المِياه والصرف الصحي.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمتجددة

- إتاحة خدمات الطاقة المتجددة بأسعار مدعومة لجميع الأسر.
- توعية الأسر على أهمية وجود محيط بيئي صحي وسليم وإدخال مفهوم تئمين الموارد البيئية في ثقافة كل فرد من أجل بيئة صحية مستدامة لهم وللأجيال المقبلة.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة ووضع برامج للتحويل نحو الطاقة النظيفة ووضع سياسات تحفيزية تستفيد منها الأسر.
- تثقيف الأسر على الفوائد المحصلة من استخدام موارد الطاقة المتجددة عبر برامج مجتمعية وتربوية وإعلامية.
- تيسير إمكانية حصول الأسرة وخاصة المرأة على التكنولوجيات الابتكارية والتمويل لإقامة مشروعات استثمارية في قطاع الطاقة المستدامة.
- توفير التعليم والتدريب للنساء في مجال الطاقة المستدامة.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع والعمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

- توفير البنى التحتية الضرورية التي تُتيح للأسر تنفيذ مشاريع مُنتجة تزيد مِنْ دَخلها وتَمكُنها مِنْ الحُصول على خَدَمات مالية (فُرُوض مُيسرة - مَنح...) ومُساعدتها على تَسويق وتَصريف إنتاجها.



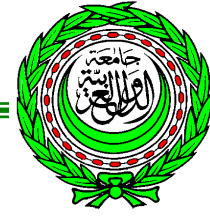
الأمانة العامة

- تمكين وتدريب الشباب على مهن يحتاجها السوق وتزويدهم بالمهارات الضرورية لبدء المشاريع وحسن إدارتها وتسهيل حصولهم على خدمات مالية تُساعدهم في بدء العمل.
- التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص مُتساوية لها في الحصول على الوظائف العليا وعلى الأجور المناسبة دون تمييز وتعزيز الريادة عندها..
- مكافحة عمل الأطفال بكافة أشكاله بما في ذلك تجنيدهم ، واتخاذ تدابير فعّالة لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- إرشاد وتوجيه الأسر التي تعمل في الزراعة وتصنيع المنتجات المحلية والصيد على استعمال أساليب وتقنيات تحافظ على البيئة ومساعدة الأسر في التسويق والتصريف والتشجيع على إنشاء تعاونيات.
- ضمان الحقوق في مكان العمل وإزالة كافة أشكال التمييز التي تلحق بالمرأة، والعمال المهاجرين و ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتأمين بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمّال.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والانتاج تدريجياً حتى عام 2030 والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.
- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.
- وضع وتفعيل استراتيجية إقليمية لتشغيل الشباب ، وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع

الابتكار:

- توفير بنية تحتية ذات نوعية جيدة تحفز التنمية الاقتصادية وتعزز رفاه الأسر.
- تعزيز مستوى مساهمة الأسر في عمليات التصنيع وتسهيل حصولها على الخدمات المالية اللازمة بما فيها الإئتمانات الميسرة.



الأمانة العامة

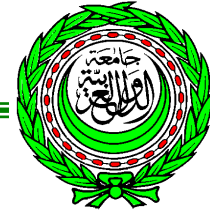
- تمكين الأسر من اعتماد تكنولوجيات وطرق تصنيع نظيفة و صديقة للبيئة وتدريبها على كفاءة استخدام الموارد.
- دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تديرها أو تستفيد منها الأسر وربطها بالأسواق المحلية والخارجية .

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

- تعزيز ودعم قواعد ومبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج والقوانين.
- تعزيز المواطنة والحوكمة الصالحة وإتاحة المنافع والخدمات أمام جميع المواطنين دون أي تمييز بنفس الكلفة و بنفس النوعية.
- تعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأسر المهمشة و الريفية.
- إتاحة فرص العمل اللائق على قدم المساواة بين النساء والرجال وللأسر العائدة من الهجرة ولذوي الاحتياجات الخاصة .
- تدعيم مشاركة الأسر عبر ممثلها وعبر الجمعيات الأهلية في آليات اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج الاجتماعية وتقييم أثرها.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة:

- بناء فدرات المسؤولين المحليين في: التخطيط الاستراتيجي، بناء الشراكات مع القطاعين الأهلي والخاص ، ووضع منهجيات التدخل المتمحورة حول التنمية المستدامة.
- العمل على حصول جميع الأسر على مسكن صحي وملائم ومعالجة مشكلات العشوائيات وتأمين خدمات صرف صحي ومياه مأمونة.
- توفير الحدائق العامة والمساحات العامة الخضراء ومرافق الترفيه والتنظيف والإرشاد لا سيما للأطفال والشباب والمرأة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول 2030.



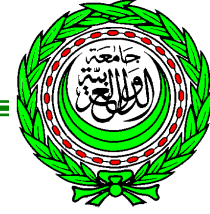
الأمانة العامة

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام:

- وضع خطة تنقيفية وإعلامية تهدف إلى تحويل أنماط استهلاك الأسر إلى أنماط مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية وتجنب الإسراف والهدر.
- تشجيع مشاركة الأسر وخاصة المرأة العاملة في القطاعات الخضراء: الطاقة البديلة، إعادة تدوير النفايات، الزراعة الخضراء وما إلى ذلك.

الهدف السادس عشر: الأمن والسلام والعدالة والمؤسسات الفعالة:

- تعزيز التماسك الأسري من خلال اعتماد آلية الوساطة الأسرية كوسيلة لحل النزاعات وتوفير خدمات الإرشاد الأسري ومراكز الاستماع للأطفال والشباب والأهل
- وضع سياسات لتشجيع التواصل بين الأجيال و نشر ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، ودعم التضامن داخل الأسرة والخدمة الاجتماعية، وإنشاء نوادي للمسنين، وبرامج للسياحة العائلية.
- وقاية وحماية الأطفال من كافة أشكال العنف عبر خطوات تشريعية وبمساعدة الإعلام وعبر تمكين الأهل والمربين من أساليب التأديب الإيجابي، وكذلك إنشاء خطوط ساخنة تؤمن النصح والمساعدة وتشجيع الأطفال على الاتصال والإبلاغ.
- تشجيع الأسر على الإقدام على التكفل بالأطفال المحرومين من الأسرة وتوفير الوسط العائلي الملائم لنموهم.
- تعزيز مشاركة الأطفال في مختلف القرارات التي تخصهم وفي مختلف الأمكنة التي يعيشون فيها: المدرسة، المنزل، المجتمع المحلي.
- تسجيل المواليد وتأمين حق الأطفال الذين لا يملكون أوراق ثبوتية في الانتفاع من كافة الحقوق.
- تثقيف كافة أفراد الأسرة على مبادئ ومفاهيم حقوق الطفل وتعزيز ثقافة الحوار بين الأهل والأطفال.
- تعزيز حماية الأسرة وتوعية أفرادها من مخاطر الإرهاب ووضع سياسات وخطط فاعلة لحماية الأسرة.



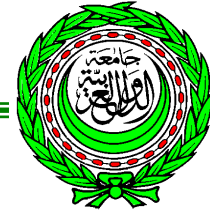
الأمانة العامة

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة:

- تيسير النقاش الاجتماعي وتفعيل الشراكة بين مختلف القطاعات
- تشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأسرة وخصائصها و تحليل أثر السياسات الاجتماعية على وضع الأسرة.
- إنشاء قاعدة بيانات اجتماعية موحدة.
- بناء شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الأسر. تدريب هيئات المجتمع المدني وممثلي الأسر على منهجيات التواصل عبر وسائل الإعلام.
- تشجيع الأسر ولاسيما في مناطق النزاعات والمناطق المهمشة على تأسيس جمعيات، روابط أو منظمات دائمة تفسح المجال للأسر المهمشة للمشاركة بالقرار في ما يخص البرامج والخدمات الموجهة إليها.
- الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي ، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية بحلول عام 2030.

• آليات الرصد والمتابعة:

- تعزيز مشاركة الأسر في لجان محلية مجتمعية معنية برصد الانتهاكات والحاجات.
- تعزيز قدرات الآليات الوطنية المعنية بالأسرة والجمعيات الأهلية و سائر فئات المجتمع المدني على رصد احتياجات الأسرة والانتهاكات التي تتعرض لها ومتابعة وتقييم جودة برامج التدخل ونتائجها من خلال:
- دعم إنشاء مرصد وطنية ومحلية توكل لها مهام: رصد ومتابعة أوضاع الأسر ومواكبة التغيرات والتحولات التي تشهدها وإعداد البحوث والدراسات حولها.
- اعتماد لائحة مؤشرات علمية لقياس نمو الأسرة.
- تعزيز قدرات أجهزة الإحصاء الوطنية وتطوير قاعدة بيانات مفصلة و مصنفة لكل ما يرتبط بقضايا الأسرة والتنمية المستدامة.



الأمانة العامة

➤ توثيق التجارب وكتابة تقارير عن الانجازات المحرزة و الصعوبات وإتاحتها للمجتمع ولأصحاب القرار.

➤ التدريب على منهجيات التقييم والمتابعة و إنتاج أدلة تدريب.

➤ تعيين جهة محددة لاستقبال البلاغات وتوثيقها .

➤ العمل مع وسائل الإعلام والجمعيات لتسليط الضوء على الانتهاكات والتحديات وتدريب الإعلاميين على منهجيات الرصد والاستقصاء الاجتماعي.

• آليات اقليمية للتنسيق والدعم الفني :

1. تفعيل الدور المرجعي والتنسيقي للجنة الأسرة في إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية بالتعاون مع الآليات الوطنية في الدول الأعضاء وسائر الهيئات الدولية والاقليمية والوطنية المعنية بالأسرة.

2. وضع إطار استرشادي للمبادئ والتوجهات والأهداف الاستراتيجية والعملية تستفيد منه الدول في وضع خططها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور اسري.

3. دعم لجنة الأسرة العربية في تكوين فريق خبراء وأكاديميين متخصص في قضايا التنمية والأسرة مهتم بتقديم المشورة العلمية والدعم الفني والمساعدة في التخطيط وصوغ السياسات والتدريب وتقييم التدخلات.

• التمويل:

– تفسير التزام الدول من خلال اعتماد ميزانية عامة صديقة للأسرة توفر الموارد الضرورية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة من منظور اسري.

– رصد الاعتمادات اللازمة للقوانين والسياسات والبرامج المراد تنفيذها او استحداثها ضمن رؤية وتخطيط استراتيجي .

– تعزيز الموارد المالية للآليات الوطنية المعنية بالأسرة لتمكينها من أداء دورها بفاعلية وتوفير الدعم الضروري للجمعيات الأهلية المتدخلة في مجالات التنمية والأسرة.

– دعم سياسات تحفيز مالي للمشاريع النوعية والمبتكرة المتمحورة حول التنمية والأسرة.